الدائرة الجهوية بسوسة

تقرير الرقابة المالية على بلدية خنيس

(تصرف سنة 2018)

1- تقديم البلدية

أحدثت بلدية خنيس بمقتضى الأمر عدد 174 المؤرّخ في 25 أفريل 1966 وتبلغ مساحتها 470 هكتار كما يبلغ عدد سكانها 11,229 ألف ساكن حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. وتقع البلدية بولاية المنستير على شاطئ البحر الأبيض المتوسط تحدّها جنوبا مدينة قصيبة المديوني وغربا مدينة بنبلة وشمالا المنستير أمّا شرقا فيحدّها البحر الأبيض المتوسط.

وتولّت تسيير شؤون البلدية خلال سنة 2018، نيابتين خصوصيتين ضمّت الأولى 9 أعضاء باعتبار رئيسها وذلك منذ 12 أفريل 2017 إلى غاية 12 أفريل 2018 وضمّت الثانية 9 أعضاء باعتبار رئيسها السيد معتمد المنستير وذلك منذ 13 أفريل 2018 إلى غاية تنصيب المجلس البلدي المنتخب بتاريخ 15 جانفي 2019. وتشمل الهيكلة العامّة لإدارة البلدية فضلا عن الكتابة العامّة المصلحة الإدارية والمالية والمصلحة الفنية ومصلحة النظافة والمحيط.

وبلغ عدد أعوان البلدية 39 عونا في موفّى سنة 2018 منهم 37 من سلك العملة جميعهم قارّون، صرفت لهم أجورا بقيمة 516 أ.د. وقد بلغ معدّل الموارد السنوية خلال الفترة 2016-2018 ما يعادل 1.526 أ.د في حين بلغ معدّل النفقات السنوية خلال نفس الفترة 1.257 أ.د.

2- طبيعة المهمة

عملا بإذني المهمّة عدد 507 و515 بتاريخ 18 نوفمبر 2019، وفي إطار تنفيذ الاتفاقيّة المبرمة بين الجمهوريّة التونسيّة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة، تولّت محكمة المحاسبات النظر في الوضعيّة الماليّة لبلديّة خنيس بعنوان سنة 2018 للتأكّد بدرجة معقولة من إحكام إعداد

الحساب المالي ومن صحّة ومصداقيّة البيانات المضمّنة به. كما أولت المحكمة اهتمامها لمجهود البلديّة من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعيّة.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي المودع لدى كتابة المحكمة بتاريخ 30 جويلية 2019 فضلا عن استغلال المعطيات المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" والزيارات الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

3- <u>إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات</u>

تمّ عرض مشروع ميزانية بلدية خنيس لسنة 2018 على مداولة المجلس البلدي المنعقد بتاريخ 31 جويلية2017 وتمّت المصادقة عليها من قبل والي المنستير بتاريخ 26 ديسمبر 2017.

وقد تمّت مقارنة عمليات التنقيح داخل الميزانية مع محتوى قرارات التنقيح والتأكد من تطابقها، كما تمّ التحقق من صحة الإجراءات طبقا لأحكام الفصول 13 و25 من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية.

أمّا فيما يتعلّق بتحويل الاعتمادات داخل الميزانية فقد تبيّن أنّه خلافا للفصل 27 من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية الذي ينصّ على أنّه "يتمّ تحويل الاعتمادات بناء على مداولة مجلس الجماعة المحلية" فإنّ البلدية قامت بتحويل اعتمادات داخل الميزانية بقيمة 13,200 أ.د (القرارات عدد6 و8 و9 و12 و13) دون عرضها على المجلس البلدي.

وتمتّ بتاريخ 28 ماي 2019 المصادقة من قبل المجلس البلدي لبلدية خنيس على قرار غلق الميزانية الذي يبرز المبلغ النهائي للموارد المستخلصة وللنفقات المأذون بدفعها خلال سنة 2018.

4- خلاصة أعمال المراجعة

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الإستخلاص وباعتبار ما انتهت إليه أعمال الرقابة فإنّه يمكن التأكيد على أنّ عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2018 لا تشوبها أخطاء جوهرية من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للبلدية.

ملخص الحساب المالي لسنة 2018 (أ.د)

العنوان	الصنف	2018 مبلغ المقابيض	مبلغ المصاريف
العنوان الأو ل		**938 768**	
1	المعاليم على العقارات و الأنشطة	211 862	
2	مداخيل اشغال الملك العمومي البلدي و استلزام المرافق العمومية فيه	135 920	
3	معاليم الموجبات و الرخص الادارية ومعاليم في مقابل اسداء خدمات	135 928	
4	المداخيل الجبا ئية الاعتيادية الاخرى	0	
5	مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	37 569	
6	المداخيل المالية الاعتيادية	417 489	
العنوان الثاني		**554 517**	
7	منح التجهيز	192 000	
8	مدخرات وموارد مختلفة	190 319	
9	موارد الاقتراض الداخلي	140 000	
12	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	32 198	
العنوان الأو ل			**825 531**
1	التأجير العمومي		516 486
2	وسائل المصالح		207 221
3	التدخل العمومي		44 679
4	نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة		0
5	فوائد الدين المحلي		57 146
العنوان الثاني			**321 905**
6	الإستثمارات المباشرة		240 715
8	نفقات التنمية الطارئة و غير الموزعة		0
10	تسديدأصل الدين		81 190
11	النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة		0
		1 493 285	**1 147 436**
	الفائض		**345 849**

1- النتائج العامّة لتنفيذ الميزانية لسنة 2018

تطوّرت ميزانية بلدية خنيس من 1.578 أ.د سنة 2016 إلى 1.493 أ.د سنة 2018. وقد أسفر تنفيذ ميزانية بلدية خنيس بعنوان تصرف 2018 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 346 أ.د تمّ تحويله إلى المال الاحتياطي في حدود 314 أ.د، أما الباقي الذي يمثل الفوائض المنقولة من سنة إلى أخرى بعنوان المشاريع الممولة بواسطة الإعتمادات المحالة وقيمته 32 أ.د فقد تم تحويله إلى الحساب الانتقالي.

ومن أهمّ ما تبرزه النتائج العامّة أنّ فوائض المقابيض على المصاريف ارتفعت بنسبة 14 %.

وعرفت الموارد تراجعا بنسبة 3 % خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2016حيث تراجعت مقابيض العنوان الثاني بنسبة 12 % مقابل ارتفاع مقابيض العنوان الأول بنسبة 4 %.

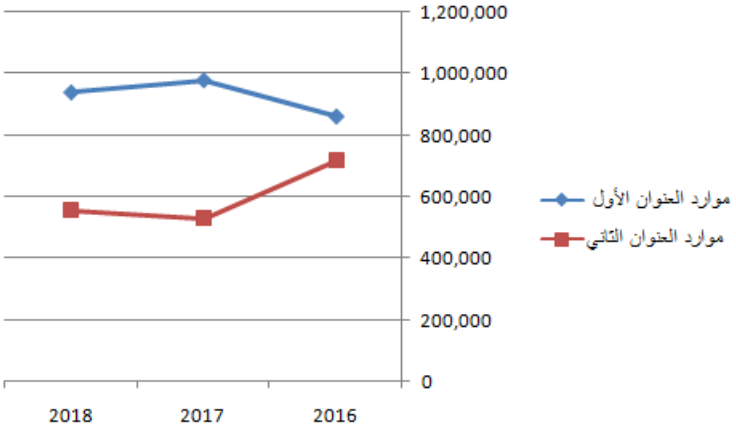

كما تراجعت النفقات بنسبة 6 % خلال نفس الفترة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع مصاريف العنوان الأول بنسبة 7 % مقابل تراجع مصاريف العنوان الثاني بنسبة 25 %.

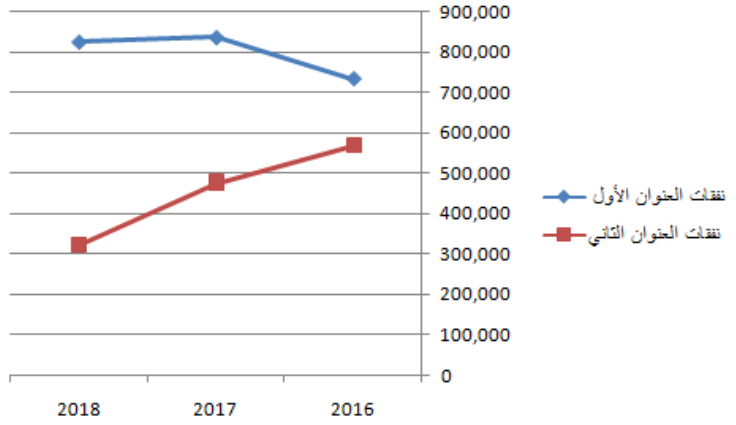

في المقابل، بلغت بقايا الاستخلاص في موفّى سنة 2018 ببلدية خنيس ما قيمته 980 أ.د مسّجلة تطورا بنسبة 8% مقارنة بسنة 2016.

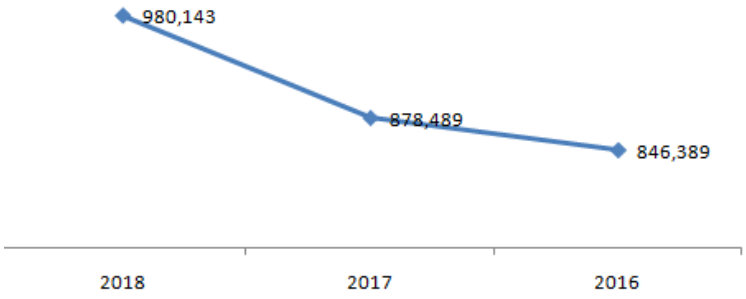

2- تحليل الموارد

بلغت خلال سنة 2018 جملة موارد بلدية خنيس 1.493 أ.د. وهي تتكوّن في حدود 63 % من المداخيل الاعتيادية و37% من موارد التنمية.

- **موارد العنوان الأول**

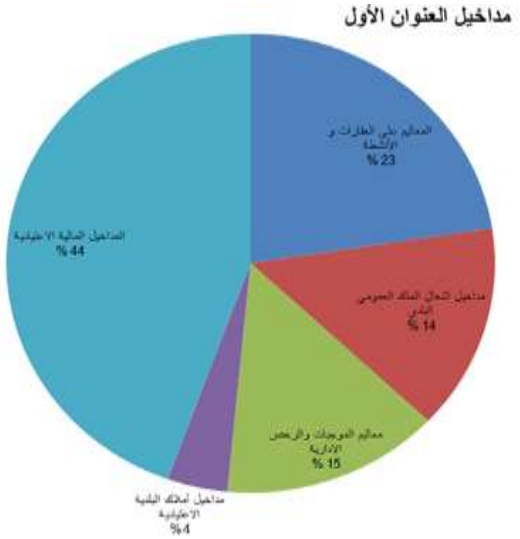

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2018 ما جملته 939 أ.د. وتتكوّن من المداخيل الجبائية الاعتيادية ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية مسجلة تطورا نسبته 4,42 % مقارنة بسنة 2016.

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع موارد العنوان الأول بين مختلف أصنافه:

وتتأتّى المداخيل الجبائية الاعتيادية أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة وعلى إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه وعلى الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات ومداخيل جبائية اعتيادية أخرى. وبلغت هذه المداخيل في سنة 2018 ما جملته 484 أ.د أي ما يمثل 52 % من جملة موارد العنوان الأول. وتمثّل "المعاليم على العقارات والأنشطة" أهمّ عناصر المداخيل الجبائية الاعتيادية بقيمة بلغت 212 أ.د.

وتمثّل المداخيل بعنوان المعلوم على المؤسّسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تمّ تحصيل 133 أ.د في سنة 2018 أي ما يمثّل 27 % من جملة المداخيل الجبائية الإعتيادية للبلدية. أمّا المداخيل المتأتيّة من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود 42 أ.د و23 أ.د أي ما يمثّل تباعا حوالي 9 % و5 % من هذه المداخيل.

واستأثرت مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه بما قدره 136 أ.د أي ما يمثّل نسبة 28 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية لسنة 2018.

وبلغت مداخيل الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات خلال سنة 2018 ما قدره 136 أ.د أي ما يمثّل نسبة 28 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2018 ما قيمته 455 أ.د. وتتوزّع هذه الموارد بين مداخيل الملك البلدي والمداخيل المالية الاعتيادية المتأتّية أساسا من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية البالغ 410 أ.د.

وبلغت مداخيل الملك البلدي في سنة 2018 ما قيمته 37 أ.د. وهي تتأتى من كراء العقارات والتجهيزات والمعدّات في حدود 37 أ.د ممثلة بذلك 100 % من جملة مداخيل الأملاك.

- **موارد العنوان الثاني**

بلغت موارد العنوان الثاني للبلدية خلال سنة 2018 ما جملته 554 أ.د وتشمل الموارد الذاتية المخصّصة للتنمية وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة مسجلة تراجعا معدّله السنوي 12 % مقارنة بسنة 2016.

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع موارد العنوان الثاني بين مختلف أصنافه:

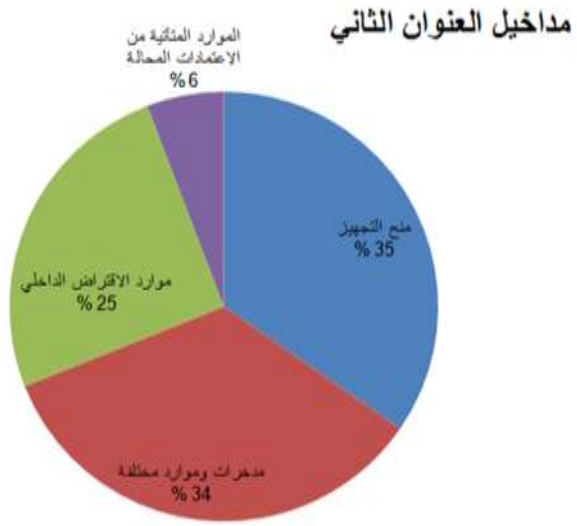

وتمثّل منح التجهيز والمدخرات والموارد الأخرى موردين بنفس الأهمية ضمن العنوان الثاني بمبلغين على التوالي 192 أ.د و190 أ.د أي بنسبة 50 % لكل مورد.

وانتفعت بلدية خنيس، خلال سنة 2018، باعتمادات محالة بقيمة 30 أ.د من وزارة الشؤون المحلية والبيئة لتأهيل المسلخ البلدي في حين لم ينصّ الأمر عدد 360 لسنة 2010 المؤرخ في 1 مارس 2010 والمتعلّق بالمصادقة على المخطط المديري للمسالخ على إدراج المسلخ البلدي بخنيس ضمن المسالخ المعنية بالتأهيل.

والبلدية مدعوّة إلى العمل على إعادة توظيف هذه الاعتمادات المحالة التي يتمّ نقلها سنويا في مشاريع أخرى ذات قيمة مضافة لمتساكني البلدية.

3- <u>تحليل النفقات</u>

بلغت جملة نفقات بلدية خنيس 1.147 أ.د خلال سنة 2018 وهي تتكوّن في حدود 74 % من نفقات العنوان الأول و28 % من نفقات العنوان الثاني.

- **مصاريف العنوان الأول**

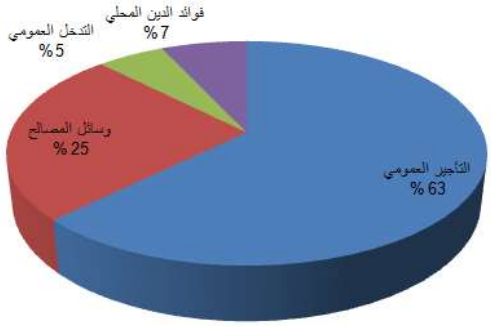

بلغت مصاريف العنوان الأول في سنة2018 ما جملته 825 أ.د مسجلة تطورا بنسبة 6 % مقارنة بسنة 2016. وتتوزع على نفقات التصرف بمبلغ 768أ.د وبنسبة 93 % وفوائد الدين فيما تبقى. وتمثل نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح 88 %من مجموع نفقات هذا العنوان.

وتستأثر نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية البالغة 170 أ.د بنسبة 82 % من جملة نفقات وسائل المصالح، 25% منها يمثل نفقات تسديد المتخلدات و18% منها تعلّق بنفقات التزود بالوقود.

- **مصاريف العنوان الثاني**

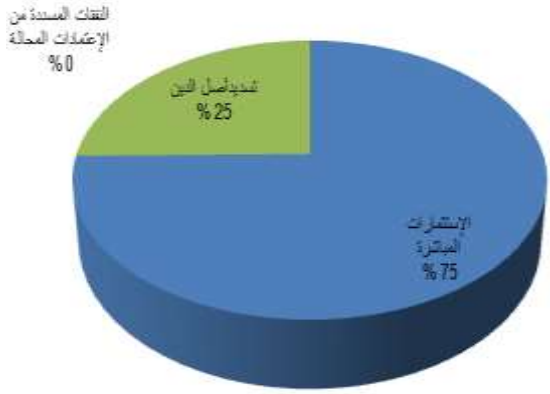

بلغت نفقات العنوان الثاني 322 أ.د خلال سنة 2018 مسجلة تراجعا نسبته 25 % مقارنة بسنة 2016. وتتوزع هذه النفقات بين نفقات التنمية بنسبة 75% وتسديد أصل الدين بنسبة 25 %.

وشهدت الاعتمادات غير المستعملة بالنسبة إلى نفقات العنوان الثاني زيادة خلال الفترة 2016- 2018 بنسبة 14%. وتمثّل تلك الاعتمادات نسبة 31 % من مجمل الاعتمادات المرصودة خلال سنة 2018.

وتتمثّل نفقات التنمية في الاستثمارات المباشرة البالغة 241 أ.د خلال سنة 2018 مسجلة تراجعا نسبته 32% مقارنة بسنة 2016. وتعدّ مشاريع الطرقات والمسالك واقتناء معدات النظافة والطرقات والبنايات الإدارية أهمّ الاستثمارات التي أجرتها البلدية بنسب تبلغ على التوالي 69 % و14% و7%.

4- <u>القدرات المالية للبلدية</u>

فاق الحجم الجملي للديون المتخلّدة بذمة بلدية خنيس في موفى سنة 2018 ما جملته 439 أ.د 62 % منها تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز و22% تجاه صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

وبلغت متخلّدات البلدية بعنوان سنة 2017 وما قبلها 43 أ.د تمّ تسديدها خلال سنة 2018 تعلّق 99 % منها بخلاص متخلّدات تجاه مؤسسات عموميّة، تمثلت خاصّة في كل من الشركة الوطنية لتوزيع البترول بقيمة 19 أ.د ومؤسّسات أخرى بقيمة 21 أ.د.

وتعود أسباب مديونية البلدية أساسا إلى عدم التكافؤ بين الإمكانيات المالية المحقّقة من قبل البلدية وما تتحمله من تكاليف متنامية في مجال تسيير مصالحها الإدارية حيث بلغ معدّل تطور الموارد الاعتيادية للبلدية خلال الفترة 2016-2018 ما نسبته 4 % مقابل تطور في نفقات التسيير بنسبة 5 % خلال نفس الفترة.

وباعتبار حجم الديون بعنوان سنة 2018، بلغ مؤشّر مديونيّة البلدية تجاه المؤسسات العمومية (جملة الديون / جملة موارد العنوان الأول) ما يعادل 60 %.

وفي المقابل قدّر مجهود البلدية في خلاص ديونها (جملة الاعتمادات المخصّصة لتسديد المتخلدات وفوائد الدين وأصل الدين / جملة موارد العنوان الأول) بنسبة 19 %.

وبمقارنة حجم الادخار الخام للبلدية (جملة موارد العنوان الأول المحققة – جملة نفقات العنوان الأول المحققة) البالغ 113 أ.د بحجم الديون المستوجبة لسنة 2018، يتّضح أنّ مديونية بلدية خنيس مقبولة وقابلة للتسوية بالاعتماد على قدراتها المالية المتاحة.

من جهة أخرى، بلغ مؤشر الاستقلالية المالية (موارد العنوان الأوّل – المناب من المال المشترك / موارد العنوان الأوّل) ببلدية خنيس سنة 2018 نسبة 56 % مقابل 62 % سنة 2017 و49 % سنة 2016.

أمّا مؤشر هامش التصرف (نفقات التأجير / مصاريف العنوان الأوّل) ببلدية خنيس لسنة 2018 ، فقد بلغ 63% مع تسجيل ارتفاع مقارنة بسنوات 2016 و2017 حيث بلغ المؤشر خلالهما على التوالي 59 % و57%.

ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية و إنجاز نفقاتها

أولا: تعبئة الموارد البلدية

1- **تقدير الموارد**

بيّنت المقارنة بين المقدّر والمنجز في مستوى موارد العنوان الأول من الميزانية أنّ بلدية خنيس لم تُحكم تقديراتها، حيث تراوحت نسب الإنجاز بين 30 % و94 % وبلغت تلك النسبة بخصوص مجموع موارد العنوان الأول 75 % .

أمّا بالنسبة إلى العنوان الثاني فإنّ البلدية لم تتولّ تقدير مواردها واكتفت بالنسبة للعنوان المذكور بإدراج التنقيحات المدخلة على مختلف أصنافه وأجزائه في حين كان بإمكانها تقدير مدخراتها ومواردها المتأتية من الفوائض غير المستعملة وموارد الاقتراض وتلك المتأتية من الاعتمادات المحالة.

والبلدية مدعوّة إلى مزيد إحكام تقديراتها في مختلف بنود مواردها.

2- **إعداد جداول التحصيل**

تبيّن من خلال فحص جداول التحصيل أنّها تتضمّن البيانات الأساسية التي من شأنها أن تساعد على تحصيل المعاليم المثقلة، غير أنه لوحظ عدم شمولية جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2018 حيث تضمّن 2.811 مسكنا بمبلغ جملي يفوق 101 أ.د بينما بلغ عدد المساكن المحصاة خلال عملية التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 ما قدره 2.950 مسكنا وبالتالي فإنّ حوالي 5 % من عدد المساكن المبنية بالمنطقة البلدية لم يتمّ تضمينها بجدول التحصيل المعني مما ترتب عنه نقص في المعاليم الموظفة تمّ تقديرها بحوالي 5 أ.د.

كما اتضح استخلاص مبلغ يفوق 1.250 د بعنوان سنة 2018 تخصّ 14 مسكن بأذون استخلاص وقتية، وهو ما يعني عدم شمولية الجدول بعنوان نفس السنة.

أما فيما يتعلق بجدول تحصيل معاليم العقارات غير المبنية فيتضمن 1.111 فصلا بقيمة تناهز 60 أ.د. وقد لوحظ استخلاص مبلغا بقيمة 3,499 أ.د يخص 22 عقارا سنة 2018 بأذون استخلاص وقتية.

وبينما تفيد المعطيات المتوفّرة لدى مكتب مراقبة الأداءات بالمنستير أنّ المنطقة البلدية ضمّت 828 مؤسّسة سنة 2018، لوحظ أنّ البلدية لا تتولى إعداد جدول مراقبة تحصيل الحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية، وبالتالي لا توجد متابعة لاستخلاص هذا المعلوم وبقايا الاستخلاص المرفقة بالحساب المالي متوقفة على ديون سنة 2006 وما قبلها.

كما أنّها لا تحرص على التنسيق مع القباضة البلدية للحصول على القائمات التفصيلة الشهرية لعمليات التحويل الرّاجعة بالنظر للبلدية بعنوان المعلوم على المؤسّسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية من القباضات المالية، ومن شأن هذه الوضعية أن تحرم البلدية من موارد مستحقة.

3- **التأخير في تثقيل جداول التحصيل**

لوحظ تأخير في تثقيل جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية وذلك خلافا لمقتضيات الفصلين 1 و30 من مجلة الجباية المحلية اللذان ينصّان على أنّ تلك المعاليم مستوجبة الدفع بداية من تاريخ غرّة جانفي من كل سنة مما يتطلب تثقيل تلك الجداول قبل ذلك الأجل، حيث تم تثقيل جدولي المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية لسنة 2018 بتأخير بلغ 198 يوما.

والبلدية مدعوّة إلى مزيد العمل على تقليص آجال تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وذلك بالتنسيق مع كلّ من القباضة البلدية وأمانة المال الجهوية بالمنستير.

4- **استخلاص المعاليم**

مع اعتبار بقايا الاستخلاص التي فاقت 700 أ.د في موفّى سنة 2017، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات إلى ما قدره 837 أ.د في سنة 2018. وتمّ استخلاص 66 أ.د أي ما نسبته 8 % مقابل 10 % سنة 2017 و11,5 % سنة 2016.

وبلغت تثقيلات سنة 2018 بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات ما جملته 137 أ.د تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 74 أ.د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بقيمة 63 أ.د.

وبلغت نسبة استخلاص المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية لسنة 2018 على التوالي 10 % و6 % مقابل 14 % و9 % خلال سنة 2016.

المعاليم /المداخيل	المبالغ الواجب استخلاصها (أ.د)	الاستخلاصات (أ.د)	نسبة الاستخلاص (%)	بقايا الاستخلاص (أ.د)
المعلوم على العقارات المبنية	414	42	10	371
المعلوم على الأراضي غير المبنية	424	24	6	399

وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك إلى ما جملته 123 أ.د، تمّ استخلاص بنسبة 31 % منها سنة 2018 مقابل نسبة 40 % سنة 2016.

ونظرا إلى إلحاق حسابات بلدية خنيس بالقباضة البلدية بالمنستير وبعد المسافة بين المقرّين فإنّ أغلب عمليات استخلاص الأداء على العقارات المبنية وغير المبنية تتمّ ببلدية خنيس لدى وكيل المقابيض بعد تصفية المبالغ المستوجبة بواسطة التطبيقة الإعلامية للتصرف في موارد الميزانية (GRB) المركّزة بمقر البلدية منذ سنة 2015. في حين لا يتوفّر بالقباضة البلدية بالمنستير تطبيقة إعلامية خاصّة ببلدية خنيس.

وتعتمد القباضة في استخلاص الأداء على العقارات المبنية وغير المبنية وفي إسناد شهادات الإبراء على ما توفّره مصالح البلدية من معطيات مضمّنة بأذون الاستخلاص التي تعدّها. وفي المقابل لا يتوفّر بالقباضة آليات لمتابعة الاستخلاصات ويتم مسك جذاذات غير محيّنة بشكل يدوي. وقد حال غياب الرقابة على عمليات استخلاص المعاليم على العقارات المبنية وغير المبنية من قبل القابض دون متابعة حلول آجال التقادم وتحديد المبالغ المتبقية للاستخلاص بشكل دقيق.

أمّا بالنسبة إلى عملية استخلاص مداخيل الأملاك البلدية فإنّها تتمّ لدى القابض الذي يتولى متابعة استخلاص المبالغ المثقّلة عبر دفتر مهترئ ممسوك بطريقة يدوية. ومن شأن ذلك أن يؤدّي إلى إمكانية تلف الوثائق وما قد يترتّب عنه من ضياع كل أثر للمعاليم المستحقة أو إغفال متابعة الأداءات المستوجبة.

5- <u>إجراءات الاستخلاص</u>

لوحظ بخصوص المعاليم على العقارات المبنية عدم مواصلة إجراءات الاستخلاص حيث يتمّ الاقتصار، غالبا، على الإنذارات دون المرور إلى الاعتراضات والعقل فبالرغم من توجيه 40 إنذارا إلّا أنّ نسبة استخلاص هذه المعاليم لم تتجاوز 11 % حيث أنّه لم يتمّ إجراء سوى 19 عملا تنفيذيا خلال سنة 2018.

أمّا بالنسبة إلى المعاليم على العقارات غير المبنية فقد لوحظ أنه لا يتمّ التقيد بإجراءات التتبع حيث لم يتمّ توجيه أيّ إعلام ولم يتمّ القيام بأيّ عمل تنفيذي خلال سنة 2018 وهو ما يفسّر عدم تجاوز الاستخلاصات بعنوان هذه المعاليم لنسبة 6 %.

وبلغت نسبة استخلاص مداخيل كراء العقارات 31 % علما وأنّه قد تمّ بشأنها توجيه 4 إنذارات بينما بلغ عدد الأعمال التنفيذية 19 عملا.

6- **لزمة السوق الأسبوعية واليومية والعرضية**

تولّت بلدية خنيس بتاريخ 20 نوفمبر 2017 استلزام السوق الأسبوعية واليومية والعرضية للفترة الممتدّة من 1 جانفي 2018 إلى 31 ديسمبر 2018 قابلة للتجديد ثلاث مرات بمبلغ جملي قدره 105 أ.د مع زيادة سنوية بنسبة 5% تحتسب على قاعدة آخر مبلغ سنوي مستحق.

ولم يتبيّن من خلال الإطلاع على ملف اللزمة ما يفيد التزام صاحبها ببنود كراسات الشروط من حيث استعمال دفاتر وصولات أو التزامه بالحسابيات الواجب مسكها ومدّ البلدية بها، ممّا يحول دون معرفة المردودية الفعلية للسوق المستلزمة.

وفي المقابل لم تحرص البلدية على ردع المخالفة المذكورة التي قام بها المستلزم بمطالبته بخطية في الغرض كما نصّ عليه الفصل 23 من كراس الشروط.

وفي المقابل لم يتبيّن ما يفيد قيام البلدية بعمليات مراقبة ميدانية على الأسواق للتأكد من التزام صاحب اللزمة بالتعريفة القانونية للمعاليم التي يقوم باستخلاصها ومن مسك الدفاتر والسجلات المنصوص عليها بالعقد.

ولم تتولّ البلدية خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 20 سبتمبر 2017 وضع معايير لتحديد السعر الافتتاحي للزمة كتقدير القيمة الاقتصادية للسوق بالاستئناس بمردوديتها المالية أو بثمن تبتيت الأسواق المشابهة، وتطوّر الحركة الاقتصادية بالجهة، كما لم تلجأ البلدية إلى مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لتقدير السعر الافتتاحي.

7- **مداخيل الأملاك البلدية العقارية**

تتمثل الأملاك العقارية لبلدية خنيس في 51 أرض بيضاء 42 منها مسجّلة لدى إدارة الملكية العقارية و22 محلا تجاريا ومحلا صناعيا وحيدا جميعها غير مسجلة.

ولوحظ غياب ضبط دقيق للأملاك العقارية البلدية حيث لا يتضمّن دفتر ممتلكات البلدية حصرا دقيقا للمحلات التجارية وتمّ الاقتصار على إدراج الحي التجاري كملك بلدي مع التنصيص على كونه يتضمّن مقهى ومشرب وبنك ومجموعة من الدكاكين دون بيان عددها وأوجه استعمالها، وبالتالي فهو لا يعكس وضعية الأملاك العقارية لبلدية خنيس في موفّى سنة 2018.

وتضع البلدية مقرّا على ذمّة نادي الأطفال النموذجي دون إبرام اتفاقية أو عقد بشأنه لتحديد شروط استغلاله وضبط الالتزامات المحمولة على المستغل.

ولوحظ خلافا لأحكام الفصل 25 من القانون عدد 37 لسنة 1977 المتعلّق بتنظيم العلاقة بين المسوّغين والمتسوّغين ولأحكام الفصل 17 من القانون عدد 35 لسنة 1976 المتعلّق بالعلاقات بين المالكين والمكترين لمحلاّت

معدّة للسكنى أو الحرفة أو الإدارة العمومية ومنشور وزير الداخلية عدد 6 المؤرّخ في 17 فيفري 1999حول تسويغ المحلات ذات الصبغة التجارية والصناعية والسكنية عدم التنصيص على نسبة الزيادة السنوية وعدم تحيين القيمة الكرائية كل ثلاث سنوات لعدد من المحلات التجارية تعود تواريخ تسويغ البعض منها إلى سنوات 1994 و1995.

ورغم التنصيص على نسبة الزيادة المذكورة في عقد تسويغ المحل رقم 3 فإنّه تمّ تثقيل العقد لدى القباضة البلدية منذ سنة 1998 دون تطبيق الزيادة كل سنتين بنسبة 5% وهو ما حرم البلدية من استخلاص موارد بقيمة 3.470 د خلال الفترة 2000-2018.

كما لوحظ عدم استخلاص جملة من معينات كراء عقارات معدّة لنشاط تجاري بلغت في موفى سنة 2018 ما قيمته حوالي 50,623 أ.د ومعينات كراء عقار معدّ لنشاط صناعي بقيمة 34,577 أ.د.

8- **<u>تحصيل واستخلاص معاليم رفع الفضلات بمقابل</u>**

لم تتولّ بلدية خنيس تطبيق مقتضيات الأمر عدد 1428 لسنة 1998 المؤرّخ في 13 جويلية 1998 المتعلّق بضبط تعريفة المعاليم والإتاوات المرخّص للجماعات العمومية المحلية في استخلاصها بشكل كامل، حيث تقوم برفع الفواضل التي تفرزها أغلب المؤسّسات المنتصبة بالمنطقة البلدية بخنيس بدون مقابل رغم استصدارها لقرار يضبط تعريفة جمع ونقل النفايات غير المنزلية.

كما لم تبرم البلدية سوى اتفاقيتين رغم أنّ عدد المؤسّسات التجارية والصناعية والمهنية المتواجدة بالمنطقة البلدية يبلغ 828 مؤسّسة دون أن تتولّى مدّ القباضة البلدية بها، ممّا يحول دون تثقيلها ومتابعة استخلاصها. وذلك رغم تنصيص منشور وزير الداخلية والتنمية المحلية عدد 10 المؤرّخ في 6 فيفري 2004 والمتعلّق بالبرامج الجهوية للنظافة والعناية بالبيئة على إبرام اتفاقيات لرفع الفضلات بمقابل وذلك من خلال "إتمام إحصاء المحلات والمؤسسات المعنية باتفاقيات رفع الفضلات غير المنزلية بمقابل وتعميم إبرام هذه الاتفاقيات والحرص على استخلاص المعاليم".

وبالنظر إلى أهمّية الكميات المتعلقة بالفضلات شبه المنزلية المتأتية من المؤسّسات والمحلات، فإنّ بلدية خنيس مدعوّة إلى حصر المؤسّسات المعنية وإيلاء إبرام اتفاقيات رفع الفواضل بمقابل مزيد العناية بما يساعدها على تعبئة موارد إضافية.

9- **<u>مسك حسابيّة خاصّة بمكاسب البلديّة</u>**

ينصّ الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية على أن يتولى المحاسب مسك حسابية خاصّة بمكاسب البلدية المنقولة وغير المنقولة وعند التعذر يتولى مراقبتها وجمعها بحساباته كما يقوم في موفى كل سنة مالية بجرد تلك المكاسب، إلاّ أنّه وخلافا لما جاء بالفصل سالف الذكر فقد تبيّن أنّه لا يتم مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية كما لا يتمّ القيام بجرد سنوي لها.

10- **سقوط فصول بالتقادم**

ينصّ الفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية على أنّه "يسقط حق تتبع استخلاص الديون العمومية بالتقادم بمضي 5 سنوات ابتداء من غرة جانفي للسنة الموالية للسنة التي أصبحت خلالها مستوجبة الدفع".

إلاّ أنّه تبيّن من خلال فحص قائمات بقايا الاستخلاص إلى غاية 31 ديسمبر 2018، أنّ القيمة الجملية للديون المتخلّدة بذمّة مديني البلدية (دون اعتبار الديون المتعلقة بالمطالبين بالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية) تجاوزت في موفى سنة 2018 ما جملته 195 أ.د.

واتضح من خلال مراجعة قائمة بقايا الاستخلاص أنّ بعض الفصول بلغت قيمتها الجملية حوالي 65 أ.د مستوجبة منذ سنة 2013 وما قبلها ولم تشملها أعمال قاطعة للتقادم خلال الفترة من 01 جانفي 2014 إلى موفى سنة 2018 من ذلك بقايا الاستخلاص المتعلقة بمداخيل الأسواق اليومية والأسبوعية والظرفية المتخلدة بذمة السيد صابر الكبير بقيمة 13.916 د والتي تعود إلى سنة 2010 ومنذ ذلك الوقت لم يتم في شأنها القيام بأي عمل قاطع للتقادم ومداخيل المخالفات للتراتيب العمرانية بقيمة 350 د تعود إلى سنوات 2010 و2012 و2013 وتمّ الاقتصار على إصدار إعلامات وهو عمل لا يقطع التقادم ومداخيل كراء عقارات معدّة لنشاط تجاري بقيمة جملية تناهز 50 أ.د ولم يتبين نوعية الأعمال القاطعة للتقادم في شأنها ممّا يجعلها عرضة للسقوط بالتقادم.

وفي ما يتعلّق بالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد تبيّن أنّ قابض البلدية لم يتولّ حصر قائمات الفصول المعرّضة للسقوط بالتقادم. واتضح من خلال فحص عيّنة شملت 66 فصلا بعنوان المعلوم على العقارات المبنيّة أنّ 55 لم يقوموا بخلاص المعلوم المذكور سنة 2018 وبلغت جملة المتخلّدات في شأنهم إلى موفى سنة 2018 ما جملته 22,684 أ.د منها 8,740 أ.د أي ما نسبته 39 % منها تعود إلى سنوات 2013 وما قبلها لم يتولّ القابض اتخاذ الإجراءات القاطعة للتقادم في شأنها وهو ما يجعلها معرّضة إلى السقوط بالتقادم.

11- **الجمع بين مهام متنافرة وعدم التقيد بالإجراءات القانونيّة في مجال استصدار وثائق الاستخلاص الوقتيّة**

لوحظ أن وكيل المقابيض يتولّى إعداد وصولات خلاص المعاليم المكلّف باستخلاصها وكذلك أذون الاستخلاص الوقتيّة في شأنها وهي مهام متنافرة من شأن الجمع بينها أن لا يضمن التأكّد من التطابق بين القيمة الفعليّة للوصولات والمبلغ الفعلي الواجب تضمينه بسند الاستخلاص الوقتي. وتفاديا للمخاطر التي قد تنجم عن هذا الجمع يتوجّب أن تتولى المصلحة المكلفة بتصفية المورد إعداد سند الاستخلاص الوقتي على ضوء المبالغ التي قامت بتصفيتها فعليا وخلاصه مباشرة لدى القابض البلدي أو لدى وكيل المقابيض الذي يتولى ضرورة إرفاقه مع نسخ وصولات الاستخلاص عند إيداع المبالغ المستخلصة لدى القابض البلدي.

12- **تسوية العمليات خارج الميزانية**

تنصّ التعليمات العامة عدد 5 بتاريخ 2 سبتمبر 1991 والمذكرة العامة عدد 47 بتاريخ 22 جوان 2005 الصادرتين عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية على استحثاث الإجراءات اللازمة لتسوية العمليات الخارجة عن الميزانية خاصة في بندي الإيداعات المختلفة والمقابيض المستخلصة قبل إعداد أذون الاستخلاص والعمل على تسوية المبالغ التي تجاوزت السنتين وذلك بتنزيلها بميزانية البلدية. إلاّ أنّه بالرجوع إلى القائمات المفصلة في المقابيض الخارجة عن الميزانية والمتبقية للصرف بتاريخ 31 ديسمبر 2018، تبيّن أنّ مبالغ مدرجة بكشف العمليات الخارجة عن الميزانية دون تسوية لمدّة تفوق السنتين يعود بعضها إلى الفترة (2013-2015).

ويتعيّن على المحاسب وبالتنسيق مع البلدية، العمل على التدقيق في المبالغ المودعة بالبند المذكور أعلاه واستحثاث الإجراءات اللازمة لتسويتها.

ثانيا: إنجاز نفقات البلدية

1- تقدير النفقات

بيّنت المقارنة بين المقدّر والمنجز في مستوى نفقات العنوان الأول أنّ البلدية لم تُحكم تقديراتها حيث بلغت نسبة الإنجاز 76 %.

أمّا بالنسبة إلى نفقات العنوان الثاني، فقد تبيّن أنّ البلدية لم تُحكم تقديراتها حيث لم تتجاوز نسبة الإنجاز 44%. ويعود ذلك أساسا إلى سوء تقدير النفقات المتعلّقة بالتنمية حيث تمّ ترسيم اعتمادات بعنوان الاستثمارات المباشرة قدرها 574 أ.د في الميزانية في حين بلغت النفقات بهذا العنوان مبلغا قدره 241 أ.د مسجّلة بذلك نسبة إنجاز لم تتجاوز 42 **%.**

وبالرغم من تسجيل البلدية لنسبة تغييرات بالزيادة، بخصوص الاستثمارات المباشرة، ((الاعتمادات النهائية المرسمة - الإعتمادات الأصلية المرسمة)/(الإعتمادات الأصلية المرسمة)) قدرها 12 %، إلّا أنّ نسبة عدم استهلاك الاعتمادات المخصّصة لها تجاوزت 42 %.

2- تنفيذ البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2018

تمّ إعداد البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2018 بناء على الجلسات التشاركية مع المواطنين. وتضمّن البرنامج ثلاثة مشاريع جديدة رُصدت لها اعتمادات بقيمة 490 أ.د، 78% منها لفائدة مشروع تعبيد الطرقات .

وقد عرف مشروعي تعبيد الطرقات واقتناء معدات نظافة وطرقات تقدّما في الإنجاز خلال سنة 2018 بنسب بلغت على التوالي 44 % و88%.

في حين تعطّل انطلاق أشغال مشروع الإنارة (صيانة وتوسيع شبكة التنوير العمومي بمدينة خنيس) إلى موفّى شهر ديسمبر 2019 بسبب إشكاليات تعلقت بالإسناد حيث تمّ إعادة الإعلان عن الاستشارة للمرة الثالثة ففي المرة الأولى لم تقم الشركة التي تم اختيارها بالإنجاز رغم التنبيه عليها عديد المرات وفي المرة الثانية أخلّت الشركة التي تم اختيارها بالتزاماتها مما أدى إلى فسخ الاستشارة. هذا فضلا عن أسباب أخرى تعلّقت بتغيير رئيس النيابة الخصوصية في أفريل 2018 في مرحلة أولى وتأخّر تنصيب المجلس البلدي المنتخب والمفترض أن ينطلق في أشغاله خلال شهر جويلية 2018 وذلك لوجود خلاف حول رئاسته انتهى بتقديم قضية لدى المحكمة الإدارية لم يصدر الحكم في شأنها إلا في ديسمبر 2018. وتجدر الإشارة إلى أنّ الدراسة المتعلقة بمشروع الإنارة قد تمّ إعدادها في الآجال المبرمجة لها.

أمّا بخصوص المشاريع المتواصلة منذ السنوات الفارطة فقد تمثّلت أساسا في مشروع تهيئة وتوسعة مقرّ البلدية لسنة 2014 بكلفة 395 أ.د الذي تمّ إعطاء الإذن الإداري في شأنه في ديسمبر 2014 وانتهت الأشغال في سنة 2018.

3- <u>التصرف في الوقود</u>

فاقت نفقات اقتناء الوقود لوسائل النقل ببلدية خنيس 30 أ.د سنة 2018 وهو ما يمثّل نسبة 15 % من نفقات وسائل المصالح.

وتبيّن وفقا لمقتضيات مناشير الوزير الأول وخاصّة منها المنشور عدد 38 المؤرّخ في 22 أكتوبر 2007 المتعلق بمزيد ترشيد استهلاك الطاقة أنّ البلدية وضعت آليات متابعة وتقييم للتصرف في الوقود تستند إلى مسك سجلات تعدّها بطريقة إلكترونية (جداول إكسال) مخصّصة لكل عربة جدول متابعة خاص بها مع اعتمادها لمؤشرات تمكّنها من تقييم الاستهلاك وذلك على غرار معدل الاستهلاك الشهري ومعدل الاستهلاك للوقود بـ100 كم، كما تضمّن بكل بطاقة كمية الوقود المتبقي بالخزان للشهر الفارط وكمية الوقود المتبقي بالخزان للشهر الحالي وكمية الوقود المأخوذة طيلة الشهر الحالي باللتر. كما تتولّى متابعة الاستهلاك الحقيقي للعربات بمقاربة المسافات المقطوعة باعتماد دفاتر وسيلة النقل التي يتم مسكها بصفة جيّدة والنشاط مع كميات الوقود المستهلكة.

4- وضعية المستودع البلدي وأسطول المعدّات

يتكوّن أسطول المعدّات ببلدية خنيس سنة 2018 من 4 شاحنات و3 شاحنات خفيفة وآلة شحن صغيرة و5 شاحنات ثقيلة و3 مجرورات فلاحية و6 جرارات فلاحية وآلة حفر وجرافة. وبلغت نسبة المعدّات التي هي في وضع استخدام 67 % سنة 2018.

وقد تجاوزت مصاريف صيانة وتعهد وسائل النقل 38 أ.د سنة 2018.

وتجدر الإشارة إلى أنّ 48 % من المعدّات تجاوت أعمارها العشر سنوات 6 منها تجاوزت العشرون سنة. كما أنّ شاحنة ومجرورة فلاحية في حالة سيئة جدّا ومعطّبتين منذ سنة 2013 علما وأنّه تمّ اقتناؤهما على التوالي سنتي

1997 و2006. ورغم الشروع في إجراءات تبتيت هذه المعدات سنة 2017 إلاّ أنّه لم يتم إلى موفى ديسمبر 2019 اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتفويت فيها أو تخصيص اعتمادات لإصلاحها بغاية استغلالها.

هذا إضافة إلى وجود عطب بعدّاد جرار فلاحي وقد تبين أنّ البلدية استغلته يومين فقط سنة 2018. كما أنّ 3 شاحنات ثقيلة لا تتوفر في شأنها بطاقات رمادية ممّا حال دون معرفة أعمارها ومتابعة درجة اهتلاكها.

وتبيّن من خلال معاينة المستودع البلدي اكتظاظه بمختلف أصناف المحجوزات من سيارات ودراجات نارية ومعدّات قديمة تحتلّ مساحة هامة بطريقة غير منظّمة مما يحدّ من حسن سير نشاط المستودع. وتستدعي هذه الوضعية أن تبادر البلدية بضبط قائمة المحجوزات التي تجاوزت الآجال القانونية للاستبقاء والمبادرة بطرحها بصورة دورية وفقا للتراتيب الجاري بها العمل بما يسهم في إحكام استغلال فضاءات المستودع البلدي.

2019 ديسمبر 26

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلدية خنيس

0 0 1 9 1 7

من رئيس بلدية خنيس
إلى
السيد: رئيس الدائرة الجهوية
لمحكمة المحاسبات بسوسة

الموضوع: حول الإدلاء بملحوظات.
المرجع: تقرير الرقابة المالية على بلدية خنيس (تصرف سنة 2018)

وبعد،
تبعا للملاحظات المدونة بتقرير الرقابة المالية على بلدية خنيس (تصرف سنة 2018) الوارد علينا من طرف محكمة المحاسبات أتشرف بمدكم بالمعطيات التالية:

ملاحظات محكمة المحاسبات	رد بلدية خنيس
- البلدية قامت بتحويل اعتمادات داخل الميزانية بقيمة 13.200 أ د (القرارات عدد 6 و8 و9 و12 و13 دون عرضها على المجلس البلدي.	❖ يمكن حسب الفصل 28 من القانون الأساسي عدد 35 لسنة 1975 بالنسبة لنفقات العنوان الأول تحويل اعتمادات من فقرة إلى فقرة داخل نفس الفصل ومن فقرة فرعية إلى فقرة فرعية داخل نفس الفقرة بقرار من رئيس الجماعة المحلية دون ترخيص مسبق.
• إعداد جداول التحصيل: - عدم شمولية جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2018 (الفصول المضمنة بجدول التحصيل مقارنة مع المساكن المحصاة خلال عملية التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014). - استخلاص مبلغ يفوق 1.250 د تخص 14 مسكن بأذون استخلاص وقتية - البلدية لا تتولى إعداد جدول مراقبة تحصيل الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية	❖ التعداد العام للسكنى لا يأخذ بعين الاعتبار هوية المالكين والتي تمثل معطى هام لإدراجها ضمن المنظومة. كما أن البلدية قامت بعملية إحصاء شاملة للعقارات المبنية خلال سنة 2017 وتكليف 06 أعوان في الغرض وقد تم ملاحظة عدد من العقارات الشاغرة والتي لا يمكن الحصول على معلومات بشأنها والتي لا يمكن إدراجها بمنظومة GRB وسيتم العمل على معالجة هذا المشكل. ❖ سعت البلدية لدى مصالح وزارة المالية (مراقبة الأداءات) للحصول على المعرفات الجبائية وذلك منذ سنة 2012 إلا أن مطلبنا جوبه بالرفض ولم نتمكن من التحصل على قائمة في المعرفات الجبائية إلا خلال سنة 2019 وسيتم استغلال هذه المعطيات وإعداد جدول مراقبة تحصيل الحد الأدنى خلال سنة 2020.

• التأخير في تثقيل جداول التحصيل: - تم تثقيل جدولي المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية لسنة 2018 بتأخير بلغ 198 يوما.	❖ نتيجة النقص الفادح في الأعوان في مصلحة الجباية(عون واحد فقط) والضغط الكبير في آخر السنة حيث يتوافد المواطنين خلال شهر ديسمبر لخلاص ما تخلد بذمتهم وسنحرص مستقبلا على تثقيل جداول الإحصاء في آجالها القانونية.
• استخلاص المعاليم: - أغلب عمليات استخلاص الاداء على العقارات المبنية وغير المبنية تتم ببلدية خنيس لد ى وكيل المقابيض بواسطة التطبيقة الإعلامية GRB في حين لا يتوفر بالقباضة البلدية بالمنستير تطبيقة إعلامية خاصة ببلدية خنيس	❖ قامت البلدية بتمكين القباضة البلدية بالمنستير من حاسوب وآلة طابعة والتنسيق مع المركز الوطني للإعلامية والتي قامت بتركيز GRB recette بالقباضة إلا انه لم يتم الشروع في استغلالها بدعوى النقص الكبير في اعوان القباضة وسنحرص خلال سنة 2020 على دخول المنظومة بالقباضة حيز الاستغلال.
• إجراءات الاستخلاص: - عدم مواصلة إجراءات الاستخلاص حيث يتم الاقتصار غالبا على الإنذارات دون المرور إلى الإعتراضات والعقل.	❖ تم تكليف لجنة المالية بالمجلس البلدي بالتنسيق الدوري مع القابض البلدي لمتابعة إجراءات الاستخلاص الجبري.
• لزمة السوق الأسبوعية واليومية والعرضية: - عدم التزام صاحب اللزمة ببنود كراسات الشروط من حيث استعمال دفاتر وصولات أو إلتزامه بالحسابيات الواجب مسكها ومد البلدية بها. - لم يتبين ما يفيد قيام البلدية بعمليات مراقبة ميدانية على الأسواق . - لم تتولى البلدية خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 20 سبتمبر 2017 وضع معايير لتحديد السعر الافتتاحي للزمة. كما لم تلجأ البلدية إلى مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لتقدير السعر الافتتاحي.	❖ سيتم التنسيق مع السيد القابض البلدي بالمنستير محتسب بلدية خنيس لإعداد دفتر وصولات وإلتزام المستلزم بالحسابيات بداية من سنة 2020. ❖ ستتولى البلدية العمل على القيام بالمراقبة الميدانية للأسواق تحت إشراف المجلس البلدي بالرغم من النقص الحاصل في الموارد البشرية المؤهلين للقيام بهذه المهمة. ❖ تبعا للدليل العملي في التصرف في الأسواق الصادر عن وزارة الشؤون المحلية والبيئة والذي ينص على ان تحديد السعر الافتتاحي يعتمد على ثمن تبتيت السوق بعنوان لزمة السنة المنقضية وتقدير القيمة الاقتصادية للسوق بالاستئناس بقيمة الأسواق المشابهة ونظرا لوضعية السوق بعد سنة 2011 وتراجع قيمته لعدة ظروف قاهرة: - 2014: 40.695 دينار - 2015: 75.616 دينار - 2016: 80.995 دينار - 2017: 81.300 دينار وبالاعتماد على معدل السنوات الأخيرة وإشكاليات الاستخلاص التي اعترضت المستلزمين بعد الثورة وسعيا من النيابة الخصوصية لضمان استقرار السوق الأسبوعية والذي موردا هاما للبلدية قررت استلزامه لسنة قابلة للتجديد 03 مرات وضبط السعر الافتتاحي بـ 92.000 دينار . ونظرا إلا ان الأمر لا يتعلق بعملية تسويغ أو تفويت في عقار بل استلزام خدمة تتمثل في استخلاص معاليم لفائدة الجماعات المحلية فقد اقتضى العرف المعمول به أن يتم تحديد السعر الافتتاحي من قبل الجماعة المحلية باعتماد الإجراءات المنصوص عليها بالعنصر السابق.

- مطالبة المستلزم بخطية في الغرض كما نص عليه الفصل 23 من كراس الشروط	❖ سيتم الحرص على تنفيذ مقتضيات كراس الشروط الخاصة بالسوق.
• مداخيل الأملاك البلدية لعقارية: - لوحظ غياب ضبط دقيق للأملاك العقارية البلدية...	❖ تم خلال سنة 2015 القيام بجرد مفصل لأملاك البلدية بالتعاون مع ديوان قيس الأراضي وتدوينه بدفتر الأملاك البلدية وتم تكليف لجنة صلب المجلس البلدي المنتخب للقيام بعملية ضبط دقيق للأملاك والتنسيق مع محامي تم تكليفه للغرض للشروع في إجراءات التسجيل.
- تضع البلدية مقرا على ذمة نادي الاطفال النموذجي دون إبرام اتفاقية	❖ سيتم مراسلة وزارة المرأة والأسرة والطفولة لإبرام اتفاقية في الغرض
- عدم التنصيص على نسبة الزيادة السنوية وعدم تحيين القيمة الكرائية كل ثلاث سنوات لعدد من المحلات التجارية.	❖ تم رفع قضايا في تعديل الكراءات سنة 2013 ونحن الان بصدد إتمام الإجراءات لتثقيلها لدى السيد القابض البلدي كما تم تكليف لجنة صلب المجلس البلدي المنتخب لمتابعة عقود الكراءات وتحيينها.
- لوحظ عدم استخلاص جملة من معينات كراء عقارات معدة لنشاط تجاري ومعينات كراء عقار معد لنشاط صناعي.	❖ قامت البلدية برفع قضايا في الخروج لعدم الخلاص في شان المتلددين في الخلاص
• تحصيل واستخلاص معاليم رفع الفضلات بمقابل: - لم تتول البلدية تطبيق مقتضيات الأمر عدد 1428 المؤرخ في 13 جويلية 1998 في الفصل المتعلق برفع الفواضل التي تفرزها المؤسسات بمقابل.	❖ تم إصدار قرار في معاليم رفع الفضلات المتأتية من المحلات التجارية والصناعية والمهنية ومراسلة المعنيين بالأمر لإبرام اتفاقية في الغرض بالرغم من التنبيه عليهم عن طريق الشرطة البلدية. لذا تم إسداء الأوامر لعملة النظافة بعدم رفع الفضلات المتأتية من المحلات المذكورة. وسيتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية المطلوبة لإبرام إتفاقيات في الغرض خلال سنة 2019
• الجمع بين مهام متنافرة: - وكيل المقابيض يتول إعداد وصولات خلاص المعاليم المكلف باستخلاصها وكذلك اذون الاستخلاص الوقتية في شأنها وهي مهام متنافرة.	❖ طلبت البلدية من مصالح وزارة المالية تكليف وكيل مقابيض ثاني بالبلدية إلا أن المطلب جوبه بالرفض بدعوى عدم توفر إطار للقيام بهذه المهمة كما أن النقص الكبير في الأعوان وانخفاض نسبة التأطير بالبلدية (5.2 ٪) ساهم في الجمع بين مهام متنافرة وستحرص البلدية مستقبلا لتفادي هذا الإشكال عبر الاستغلال المحكم للموارد البشرية المتوفرة بالبلدية.
• وضعية المستودع البلدي وأسطول المعدات: - 48 % من المعدات تجاوزت أعمارها العشر سنوات 6 منها تجاوزت العشرون سنة.	❖ تقوم البلدية بالمتابعة الحينية لحالة المعدات والصيانة الدورية إلا أن محدودية القدرات المالية للبلدية حال دون برمجة اقتناءات جديدة.

- لم يتم إلى موفى ديسمبر 2019 اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتفويت فيها أو تخصيص اعتمادات لإصلاحها...	❖ تبعا لجلسة العمل الممتازة مع السيد والي المنستير والذي وعد بتمكيننا من اعتمادات قدرها 70.000 دينار ستخصص لصيانة وإصلاح المعدات المعطبة (انظر محضر الجلسة المصاحب). كما تم الإعلان على بتة جديدة خلال سن 2019 للتفويت في المعدات التي زال الانتفاع بها ونحن بصدد إتمام بقية الإجراءات
- اكتظاظ المستودع البلدي بمختلف أصناف المحجوزات	❖ قامت البلدية بعديد المحاولات للتفويت في المحجوزات وخاصة الدراجات النارية إلا أن تعقد الإجراءات وتعذر الحصول على قرار استصفاء محجوز من طرف السيد وكيل الجمهورية باعتبار عدم توفر أذون الحجز أتم حرق مركز الشرطة بخنيس سنة 2011 وإتلاف وثائق الحجز) حال دون التفويت فيها ونحن ساعون لاستكمال إجراءات التفويت خلال سنة 2020.

وفي الختام ستسعى البلدية لتفادي النقائص المضمنة بتقرير محكمة المحاسبات عبر الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة ورقمنة الإدارة عبر اقتناء منظومة إعلامية جديدة لمتابعة التصرف في المعدات ووسائل النقل وأسطول النظافة. وسيتم العمل على التنسيق المحكم مع السيد القابض البلدية بالمنستير محتسب بلدية خنيس للرفع من نسبة الاستخلاصات وتعبئة الموارد.
كما يتم حاليا مراجعة كافة عقود التسويغ الخاصة بالمحلات التجارية وتحيينها ورفع قضايا ضد المتلددين في الخلاص والعمل على الضبط الدقيق لكافة الأملاك البلدية وتسجيلها.
كما تعمل البلدية على تطوير أنظمة المتابعة والمراقبة الدورية لكافة مجالات العمل البلدي تحت إشراف المجلس البلدي للرفع من جودة الخدمات وتحسين الأداء.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير. والســـــلام.

رئيـــس البلديـــة

رضـــا عقيـــر

من القابض البلدي بالمنستير

إلـــــــى

السيّد رئيس الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بسوسة

الموضـــوع: حول ما جاء بتقرير الرقابة المالية على حسابات بلدية خنيس تصرّف سنة 2018.

المرجـــع: تقرير ملاحظات أولية مؤرّخ في 20 ديسمبر 2019.

المصاحيب: عدد 05 وثائق مرافقة (من عدد 01 إلى عدد05) مشار إليها صلب الإجابات بالجدول أدناه.

تحية طيبة و بعد،
تبعا لما جاء بتقرير المشار إليه بالمرجع نفيد جنابكم بما يلي:

العدد الرتبي	الملاحظات المضمنة بالتقرير	الإجابات على الملاحظات المضمنة بالتقرير
	أولا: تعبئة الموارد	
1	1- تقدير الموارد	من مشمولات مصالح البلدية
2	2- إعداد جداول التحصيل	من مشمولات مصالح البلدية
3	3- التأخير في تثقيل جداول التحصيل	إنّ عملية تثقيل جدول تحصيل المعاليم على العقارات المبنية و الأراضي غير المبنية على أهميتها فإنّها لا تعيق عملية الاستخلاص، حيث أنّه يتمّ اعتماد المعطيات المضمنة بالجداول في انتظار استكمال مراحل عملية التثقيل بداية من إعداد الجداول من طرف مصالح البلدية ثمّ مراجعتها من قبلنا إلى غاية صدور جدول التثقيل من طرف مصالح أمانة المال. و لئن بدت هذه الأعمال بسيطة في ظاهرها فإنها تلقى عناية خاصّة من طرف مختلف المصالح المذكورة بما يفرض تخصيص ما يلزمها من الوقت من بين عديد المهام الأخرى. علما أنّنا قد تسلّمنا الجداول المذكورة في 21 فيفري 2018 و أحلناها في 15 مارس 2018.
		و سوف نعمل بالتنسيق مع مصالح البلدية و مصالح أمانة المال الجهوية على تقليص هذه الآجال إلى الحدود المعقولة.
4	4- استخلاص المعاليم	إنّ عمليات استخلاص المعاليم على العقارات المبنية و الأراضي غير المبنية تتمّ بالتنسيق مع مصالح بلدية خنيس في غياب تركيز منظومة إعلاميةGRB بالقباضة. مضف إلى ذلك رفض متساكني مدينة خنيس التحوّل إلى القباضة البلدية بالمنستير ما عدا عدد حاجتهم إلى الحصول على شهادة إبراء، جعل المعطيات لدى مصالح البلدية محيّنة و دقيقة عكس ما هو عليه الحال لدى القباضة، ممّا يستدعي التعجيل بتركيز منظومة GRB بالقباضة. و قد لوحظ أنّ التنسيق المطلوب للغرض قد تراجع في خلال سنة 2018 حيث تراجع عدد قائمات المدينين التي تمدّنا بها مصالح البلدية و التي يعتمدها عدلي الخزينة في أعمال التتبع. كما تجدر الإشارة أنّ تداول خبر صدور عفو جبائي بخصوص المعاليم على العقارات المبنية و العقارات غير المبنية في سنة 2019، منذ شهر سبتمبر 2018 أثّر سلبيا على الإستخلاصات خلال الفترة الأخيرة من سنة 2018 . أمّا بخصوص الأكرية فإنّ التراجع يعود أساسا إلى الديون المتخلّدة بذمّة السيّد التي تفوق 33000 د و هي محلّ نزاع قضائي بين المذكور و بين البلدية. و مع ذلك واصلنا و نواصل أعمال التتبع رغم أنّ المعني بالأمر أعلمنا بأنّه قد ربح القضيّة في مختلف أطوارها. أمّا بقيّة الديون فإنّ مصالحنا تتعامل معها حسب ما يتوفر من معطيات تساعدنا على استخلاصها بالطرق القانونية الممكنة.
5	5- إجراءات الاستخلاص	إنّ ضعف أعمال التتبع يعود إلى أمور مختلفة ذات درجات متباينة من الأهمية لعلّ أهمّها خروج عونين من القباضة في نفس السنة (تقاعد العون المكلّف بمسك حسابية بلدية خنيس قبضا و صرفا و مغادرة اختيارية بالنسبة إلى العون المكلّف بمسك حسابية الدولة و مراجعة أوامر الصرف) و كذلك خروج عون ثالث خلال السنة السابقة لذلك بموجب تكليفه في خطّة قابض مالية بإحدى القباضات بالجهة. و هذا الأمر جعلنا نستنجد في عديد الأحيان بخدمات عدلي الخزينة في مختلف مشمولات القباضة على غرار عمليات الشبّاك، خصوصا و أنّ سنة 2018 شهدت في بدايتها عفوا جبائيا يخصّ خطايا التأخير و مصاريف التتبع للعقارات المبنية و غير المبنية. كما نعيد الإشارة إلى غياب التنسيق، حيث أنّه، بالإضافة إلى ما ورد ذكره في النقطة السابقة، فإنّ قيام عدلي الخزينة بأعمال التتبع بمنطقة خنيس يعدّ أمرا صحيحا نوعا ما و هو ما يتطلّب التنسيق مع مصالح بلدية خنيس التي تعوّدت في السابق توفير وسيلة نقل للعدلين من أجل التحوّل للقيام بأعمال التتبع بمدينة خنيس.
6	ـــــــــــ	
7	7- مداخيل الأملاك البلدية العقارية	بالرجوع إلى العقد الأصلي (وثيقة مرافقة عدد 2) يمكن تبرير عدم اعتماد الزيادة ب 5 بالمائة بعدم وجود هذا الشرط ضمن فصول العقد بل كان في شكل التزام مصاحب للإمضاء قام بتنبيه إلى ذلك الزملاء

		القباض السابقون لعدم التعوّد بمثل هذه النوعية من العقود. و المبلغ الذي حرمت منه البلدية باعتبار أن الزيادة تتمّ كل سنتين طبقا للالتزام المتموّغ هو 3470د. و سوف يتمّ التنسيق مع مصالح البلدية من أجل العمل على تدارك هذه الوضعية. أمّا عن بقية المحلات فإن مصالح القباضة تسعى دائما إلى توفير المعطيات اللازمة من اجل القيام بالإجراءات المناسبة لكلّ وضعية، و إن المبالغ المشار إليها صلب التقرير تعود في معظمها إلى مدينين اثنين أحدهما السيّد و هو دين موضوع نزاع قضائي و و قد قمنا بإبرام رزنامة معها إلا أنها غير ملتزمة بهذه الرزنامة لأسباب اقتصادية حسب إفادتها، و سوف نعمل على ترفيع سقف التتبعات قصد استخلاص ما تخلّد بذمّتها من ديون و دفع الشركة المعنية إلى الإيفاء بالتزاماتها.
8	8- تحصيل و استخلاص معاليم رفع الفضلات.	من مشمولات مصالح البلدية
9	9- مسك حسابية خاصّة بمكاسب البلدية	إنّ تفعيل الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية غير ممكن في غياب معطيات شاملة و دقيقة و واضحة بما يمكّن المحاسب من جردها و احتسابها بكامل الدقّة و المسؤولية. لذا تظلّ هذه العملية من مشمولات مصالح البلدية.
10	10- سقوط فصول بالتقادم	بخصوص المعلوم على العقارات المبنية و المعلوم على العقارات غير المبنية فسوف نحرص على تركيز منظومة GRB بالقباضة، علما و أنّ حجم العمل و تعدّد المشمولات و نقص الأعوان و كثرة الفصول بهذين العنوانين في كلّ من بلدية المنستير و بلدية خنيس سيكون لا محالة حائلا دون استطاعة عدلي الخزينة بالقباضة القيام بإجراءات التتبع القاطعة للتقادم على جميع الفصول و إن حرصنا على ذلك.
11	11- الجمع بين مهام متنافرة و عدم التقيّد بالإجراءات القانونية في مجال استصدار وثائق الاستخلاص الوقتية	من مشمولات مصالح البلدية
12	12- تسوية عمليات خارج الميزان	بالنسبة إلى بند إيداعات مختلفة يوجد مبلغ وحيد و قدره 13,535د يعود إلى سنة 2014 سوف نقوم بتطبيقه لفائدة ميزانية البلدية في مطلع السنة القادمة. أمّا بالنسبة إلى البند مقابيض مستخلصة قبل إعداد أذون الاستخلاص فهنالك مبلغ و قدره 10450,000د(وثيقة مرافقة عدد 5) يعود إلى سنة 2013 تمّ استخلاصه بعنوان شراء قطعة أرض

		من طرف السيّد إلا أنّ هذه الأرض، حسب إفادة السيّد كاتب عام بلدية خنيس، محلّ نزاع حول ملكيتها بين بلدية خنيس و وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية. و عليه لم يتمّ تطبيق هذا المبلغ حفاظا على حقوق المشتري في انتظار تحديد ملكية العقار و إتمام إجراءات البيع و استخلاص المبلغ في الفصل المخصّص له في الميزانية أو إرجاع المال لصاحبه. و أمّا بقية المبالغ بنفس البند المذكور فكلّها تعود إلى سنة 2015 و لم تنقضي عليها مدّة الخمس سنوات. و سوف نعمل على تحديد مصادرها و تطبيقها في الفصول المناسبة.
ثانيا: انجاز النفقات البلدية		
13	1- تقدير النفقات	من مشمولات مصالح البلدية
14	2- تنفيذ البرنامج السنوي للاستثمار	من مشمولات مصالح البلدية
15	3- التصرّف في الوقود	من مشمولات مصالح البلدية
16	4- وضعية المستودع البلدي و أسطول المعدّات	من مشمولات مصالح البلدية

هذا ما نفيدكم به من إجابات في حدود مشمولات القباضة البلدية بالمنستير و بصفتي محاسب بلدية خنيس .

مع الشكر و السلام.

المنستير في 25 ديسمبر 2019

الإمضاء

القابض البلدي بالمنستير